

نقيب المستشفيات والاطباء وتجار المعدات الطبية: لتسريع التسديد الفوري للمستحقات والا تحرك تخذيري



في ٨ تشرين الثاني. عقد نقيب المستشفيات في لبنان المهندس سليمان هارون. ونقيب اطباء لبنان في بيروت البروفسور شرف ابو شرف ونقيب اطباء لبنان في الشمال الدكتور سليم ابي صالح ومثله تجار المعدات والمستلزمات الطبية ومستورديها في لبنان سلمى عاصي مؤتمرا صحافيا. في مركز نقابة المستشفيات في لبنان. جرى خلاله شرح «لواقع القطاع الصحي والاستشفائي المأزوم. بعدما بلغ الخط الأحمر».

هارون

استهل المؤتمر النقيب هارون بكلمة قال فيها: «في شهر آب الماضي. عقدنا مؤتمرا صحافيا مشتركا هنا في النقابة اردنا منه وضع الرأي العام اللبناني والمسؤولين امام ما ينتظرنا وحذرنا انذاك اننا سنصل الى مرحلة لن تتمكن المستشفيات من استقبال المرضى بعدما عرضنا ما تواجهه المستشفيات من صعوبات ولا سيما في علاقتها مع التعاملين معها من اطباء وموظفين وتجار المعدات والمستلزمات الطبية والادوية ومستورديها. بسبب نقص السيولة لديها من جراء تأخر المؤسسات

الضامنة في سداد المستحقات المتوجبة منذ عام ٢٠١١ والتي تجاوزت قيمتها ٢٠٠٠ مليار ل.ل. وهي على ازدياد يوميا.

فالمستشفيات غير قادرة على سداد مستحقات مستوردي الادوية والمستلزمات الطبية وهؤلاء بدورهم اصبحوا غير قادرين على استيراد هذه المواد بسبب نقص السيولة. وبالتالي. فلن تعود المستشفيات بمقدورها تقديم العلاجات للمرضى. فالخزون الحالي في البلاد يكفي لمدة لا تتجاوز الشهر واحد. علما ان عملية الاستيراد من الخارج تتطلب بين شهرين وثلاثة اشهر. نحن مقبلون على كارثة صحية كبيرة اذا لم يتم تدارك الوضع فورا. وقد نجد المرضى يموتون في المستشفيات بسبب النقص مثلا في الفلاتر المستخدمة لغسل الكلي او الرسورات لتوسيع شرايين القلب او ادوية البنج الخ».

وأضاف: «لذلك. ناشد المسؤولين على مختلف المستويات العمل فورا على:

- السداد الفوري للمستحقات المتوجبة للمستشفيات والاطباء في ذمة وزارة الصحة والاجهزة الامنية والعسكرية حتى نهاية العام ٢٠١٨

خطوة اولى.

- الطلب من المصارف تسهيل عمليات تحويل الاموال بالدولار الاميركي لمستوردي المستلزمات والادوات الطبية وجارها لتمكنها من توفير حاجة المستشفيات من هذه المستلزمات.

والا فان المستشفيات وامام الحائط المسدود الذي وصلت اليه ستقوم بتحرك ليوم واحد تخذيري نهار الجمعة في ٢٠١٩/١١/١٥ بالتوقف عن استقبال المرضى باستثناء الحالات الطارئة. مرضى غسل الكلى والعلاج الكيميائي. وانني على يقين ان المستشفيات وخصوصا في هذه الظروف الصعبة ستولي اهتماما خاصا بالمرضى المحتاجين الذين لا يتمتعون بأي تغطية صحية وتوفر لهم العناية اللازمة في كل الاحوال. وهنا نود التوضيح ان هذا الموقف لا علاقة له بالازمة السياسية الحالية التي تتخبط بها البلاد. وانما هو خطوة من ضمن خطة للتحرك. كنا قد وضعناها منذ اشهر بدأت بزيارات شملت كتلا نيابية ومسؤولين من مختلف التوجهات السياسية. زيارات واتصالات لم نصل بها. وللأسف. الى الحلول المطلوبة «وأمل ان «يستوعب المسؤولون الوضع ويعملوا على معالجته قبل فوات الاوان».

ابو شرف

وتلاه النقيب ابو شرف. فقال: «الجميع يعلم ولا شك الواقع المأزوم الذي يمر به القطاع الصحي والاستشفائي في لبنان. والانعكاس السلبي الذي يتسبب به على القطاع الصحي والاستشفائي والطبي خصوصا. وهنا يهمني الاشارة الى ٣ نقاط اساسية ترتبط بنا كأطباء:

- ان ٢٠ في المئة من فاتورة المستشفيات تعود الى الاطباء. وبما ان وزارة المال لا تحوّل المستحقات الى هذه المستشفيات. فلا ينال الاطباء بالتالي مستحقاتهم. ما يؤثر على حياتهم وحيات عائلاتهم ووضعهم المعيشي والاجتماعي. وهذا اللقاء هو تنبيه وانذار وورقة ضغط على وزارة المال لاستدراك الوضع. والقيام بواجباتها والوفاء بالتعهدات ودفع المستحقات والمتوجبات للمستشفيات وبالتالي للاطباء.

- في دراسة اجرتها نقابة الاطباء بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية تبين ان اكثر من ٥٠٪ من اطباء لبنان لا يتجاوز دخلهم الشهري المليون و٥٠٠ ألف ليرة لبنانية. اضافة الى ان الطبيب محروم من الضمان الاجتماعي والصحي عند بلوغه سن التقاعد في ال ٦٤ من العمر. وهو السن الذي يحتاج فيه الى الضمان اكثر من اي وقت مضى.

- يعتمد بعض الاطباء. وهم قلة قليلة. الى طلب فروقات المستحقات من المرضى. ويضطر بعضهم الى اللجوء الى هذا الامر لتعويض التأخير في قبض مستحقاتهم. ومع ذلك. نحن كنقابة اطباء. نؤكد رفضنا لهذا الامر. ونعتبره غير شرعي وغير قانوني. لذلك. نكرر حض وزارة المال على التجاوب مع نقابات الجسم الطبي. وسداد المستحقات.

لانقاذ القطاع الاستشفائي والصحي. وبالتالي المستشفيات والاطباء من خطر الانهيار. ما يضمن استمرار الجميع وبقاءهم. كذلك نحض الجهات الضامنة كافة على العمل الجدي بفصل اتعاب الاطباء وسداد مستحقاتهم مباشرة لهم من دون المرور باللجان الطبية».

ابي صالح

وكانت كلمة للنقيب ابي صالح. ابرز ما جاء فيها: الحال التي وصلت اليها المؤسسات الاستشفائية تكلم عليها زميلي المهندس سليمان هارون. اما حال الاطباء فحدث ولا حرج؟

- اتعاب غير مدفوعة منذ شهور طويلة ما اثر سلبا بطريقة كارثية على معيشة عائلاتهم ودفعهم الى درجات ادنى من تلبية المستلزمات الضرورية لاستمرارهم في القيام بواجباتهم تجاه عائلاتهم ومرضاهم. - فصل الاتعاب غير مطبق لدى معظم الجهات الضامنة باستثناء وزارة الصحة العامة التي طبقته كاملا ولا اي من الجهات الاخرى تريد ان تأخذ بتجربة الوزارة الناجحة.

- عدم التزام الجهات الضامنة كافة المهل القانونية لدفع مستحقات الاطباء وقد أصبح ذلك القاعدة ولم يعد استثناء.

ان الظروف التي يمر بها لبنان في ظل حراك مواطنيه من اجل ايسر حقوقهم في اقامة دولة العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا يمكن مقارنتها بمرارة الظروف التي مررنا بها خلال حرب تموز ٢٠٠٦ وصعوبتها. حصار اسرائيلي بحري وجوي. تدمير للجسور والطرق والمدن والقرى. تأمر دولي وعربي. ومع ذلك بقيت امدادات المؤسسات الاستشفائية في حدود المقبولة. وهذا ما يطرح الكثير من الاسئلة. وتمنى ان تلقى هذه الصرخة تجاوبا لدى المسؤولين حتى لا ينهار القطاع ويبقى قادرا على الاستمرار في القيام بواجباته تجاه المرضى والمواطنين.

عاصي

وختاماً. حدثت عاصي عن معاناة تجار المعدات والمستلزمات الطبية ومستورديها.

فقال: «تعيد الشركات المستوردة للأجهزة والمستلزمات الطبية في لبنان إطلاق صرخة جديدة الى جميع المعنيين بحيث أن البضائع المتوافرة حاليا في مستودعاتها لا تكفي حاجات شهر على الأكثر والتي ستحول دون إمكان المستشفيات من معالجة مرضاها بالإضافة الى الاضرار المعنوية. المادية والقانونية التي ستلحق بها جراء تخلفها عن دفع المستحقات. ناهيك بأي ضرر قد يصيب أي مريض على الأراضي اللبنانية».